

مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي(*)

جاسم يونس الحريري(**)

أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية المساعد،
كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

تمهيد

استقبلت أقطار مجلس التعاون الخليجي انعكاسات الربيع العربي في بداية عام ٢٠١١ بنوع من الحذر والترقب، لأنها لم تصادف أن واجهت أحداثاً إقليمية حاسمة غيرت من شكل الحكم في المنطقة بمثل ما حدث في عام ٢٠١١.

وبالرغم من التغييرات والإصلاحات التي قامت بها الحكومات الخليجية، إلا أن التطورات بعد الربيع العربي وضعتها في خانة المسؤولية التاريخية لدراسة ما تمّ إنجازه، ومقارنته بمستوى إفرات الربيع العربي التي أطاحت بأقدم الحكومات الإقليمية في المنطقة، بسبب الفجوة التي خلقت بين الحاكم والمحكوم.

وسعيّاً من أقطار مجلس التعاون الخليجي إلى تلافي وتجنّب التداعيات المحتملة من جراء الربيع العربي، تفاعلت مع المتغيرات الجديدة بعدة أساليب، منها سياسية، واقتصادية، وحتى أمنية، سعيّاً إلى الحفاظ على الهياكل الاقتصادية والمدنية التي أنجزت خلال القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، ومنع دخول الإقليم الخليجي في أتون الحرب الأهلية، حيث شكّل هاجس أراضاء الجماهير الهمّ الأكبر لها، بالرغم من رعاية وحماية مواطنيها، حيث ازدادت الحكومات الخليجية تواصلاً مع شعوبها، عبر وسائل الاتصال الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر)، وهي الوسائل نفسها التي أطاحت بالنظم الشمولية والدكتاتورية في تونس ومصر.

(*) في الأصل، ورقة قُدِّمَتْ إلى: المؤتمر السنوي الحادي عشر لمؤسسة الفكر العربي (فكر ١١) في دبي - الإمارات العربية المتحدة، يومي ٢٦ - ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

jasimunis@gmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

أهمية الموضوع

تشكّل الحكومات الخليجية الواجهة الأمامية لهيكل الدولة، وهي المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة العليا داخل وخارج حدودها، فضلاً عن الدور الذي تؤديه تلك الحكومات في حماية ورعاية مواطنيها في خارج وداخل دولها، حيث تتوافر عدة دلائل على ذلك. على سبيل المثال لا الحصر، مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة في التاسع عشر من آذار/مارس ٢٠١٢ في تحرير أحد مواطنيها (محمد خميس) الذي اختطف في نيجيريا من برائن إحدى عصابات السرقة والاحتيال مع الشرطة المحلية لتلك الدولة عندما كان المواطن الإماراتي موجوداً هناك لعقد صفقة تجارية، وإرسالها الوفود الرسمية لحصر احتياجات العوائل الإماراتية التي تعيش خارج الوطن بسبب الزواج بالأجانب.

تقوم العلاقة بين الحكومات الخليجية وشعوبها على أساس التبعية، والرعية، والطبقية، لا على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات. وقد بات هذا الواقع غير مقبول من قبل شعوب المنطقة.

وعلى هذا الأساس، ظلت الحكومات الخليجية تتلقّف تداعيات الربيع العربي، وما نتج منه من تغيير سياسي جذري في بعض البلدان العربية (تونس، ومصر) بنوع من المسؤولية، حيث ساهمت في تخفيف الصدمة النفسية التي أصابت المواطن الخليجي الذي

كان متابعاً شغوفاً لما جرى في تلك الدول، بسبب توفر وسائل الاتصال الحديثة، وسهولة الاطلاع على المعلومات والأخبار على شبكة الإنترنت. وقد عملت الحكومات الخليجية على أن تخفف نوعاً ما من تلك الصدمات عبر التخلّص من كل المعوقات التي يمكن أن تجابه المواطن الخليجي عند تعامله معها.

ووصل الحدّ ببعض الحكومات إلى النزول بقوتها الاقتصادية إلى الأسواق المحلية لدعم السلع والبضائع الاستهلاكية (الأرز، وزيت الطعام، والشاي، والسكر) من أجل التخفيف عن كاهل المواطن الخليجي، بالرغم من ارتفاع القدرة الشرائية، إلا أن وجود بعض العوائل الخليجية التي تعاني شظف العيش دفع الحكومات الخليجية إلى التفكير ملياً للتخفيف من معاناتها بعدد من الإجراءات، مما يعطي الموضوع أهمية ومكانة للبحث فيه.

والأهمية الأخرى لهذا الموضوع هو مدى قدرة الحكومات الخليجية على استيعاب متغيّرات الربيع العربي، وإمكانية إعادة ظهورها داخل دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور، وخاصة أن بعض أقطار المجلس أصابها نوع من الحراك الداخلي، فسره بعض المحللين على أنه يمثل نوعاً من النتائج التي تحمّلتها أقطار المجلس جراء الربيع العربي، لكن الإشكالية المهمة في هذا الموضوع هي: هل هناك إمكانية لتجدد الحراك الشعبي الخليجي مرة أخرى، كما حدث في عام ٢٠١١؟ وما نوع هذا الحراك، هل هو حراك يمكن أن يصل إلى مستوى الفجوة والقطيعة بين الحكومات الخليجية وشعوبها، أم أن هذا الحراك ينمّ أصله عن

تغيير صحي في الأوضاع الداخلية الخليجية التي يمكن أن تتأثر بميول واتجاهات الربيع العربي نحو الإصلاح، وحتى التغيير السياسي والاقتصادي.

إشكاليات البحث

إن قراءة مستقبل الحكومات الخليجية تتطلب فضّ الاشتباك بين عدة إشكاليات يحفل بها هذا الموضوع، ولعل من أبرز هذه الإشكاليات، أولاً، رصد حجم الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، ومدى علاقتها بمتغيرات الربيع العربي، لأن هذه المتغيرات هي حالة متغيرة ومتسارعة، مما يتطلب دراسة مدى تأثيرها في مستقبل الحكومات التي هي عرضة لتلك الضغوط، بوصفها كائناً سياسياً فعّالاً في المنطقة، ولها أدوار عربية ودولية، مما ينطبق عليها مقولة إن «لكل فعل ردّ فعل». وعليه، بقدر تزايد الضغوط على الحكومات الخليجية، فإن ذلك سيؤثر في دورها وتحركاتها المستقبلية في الفضاءات الإقليمية والدولية على حدّ سواء.

أما الإشكالية الثانية، فهي يمكن أن تتعلق بالبدائل المؤثرة فيها، وهل ستكون هذه البدائل المعين الرئيسي لها للحفاظ على ديمومتها، أم أن هذه البدائل هي مسكّنات وقتية ربما لا تعين صانع القرار الخليجي على ممارسة دوره بشكل طبيعي، بسبب حجم التحديات التي تواجهه، والتي يمكن أن تؤثر في مستقبله السياسي؟

أما الإشكالية الثالثة، فهي تتعلق بمنحنيات المستقبل بالنسبة إلى الحكومات الخليجية، حيث تشكّل هذه الإشكالية مكانة خاصة في الدراسة، لأنها ستتناول الصور والاحتمالات التي سيكون عليها حال الحكومات الخليجية في مديات المستقبل المنظور.

فرضية البحث

بُني هذا البحث على فرضية مؤاها: تتعرّض الحكومات الخليجية لحزمة من التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي أفرزها الواقع السياسي بعد تطورات الربيع العربي عام ٢٠١١، وسيكون أمام الحكومات الخليجية خياران لا ثالث لهما، فإما التعاطي مع إفرزات الربيع العربي، مع التضحية ببعض الاستحقاقات الدستورية لإحلال نوع من التعامل الموضوعي مع الواقع الجديد حماية لها، والحفاظ على مجتمعاتها، وعدم الانجرار نحو التقاطعات الجذرية بينها وبين شعوبها، وإما عدم التعاطي مع تداعيات الربيع العربي، وإمكانية تأثر أقطار مجلس التعاون الخليجي بذلك، وجعل منطقة الخليج ملتبهة بالصراعات الداخلية التي يمكن أن تمهّد لمخططات تنال من وحدتها الوطنية.

أولاً: الضغوط المؤثرة في الحكومات الخليجية

١ - الضغوط الداخلية

عاشت أقطار مجلس التعاون الخليجي خلال الثلاثين سنة الماضية، وإلى حدّ الآن، عدة ضغوط داخلية مؤثرة في هيكلها السياسية ومستقبلها بين الأمم، حيث إن الواقع الديمغرافي

والمجتمعي والشعبي الخليجي وضع على الحكومات الخليجية مسؤولية التفاعل مع التطورات الجديدة.

أ - تزايد نفوس مواطني أقطار مجلس التعاون الخليجي.

ب - تزايد تأثير العمالة الوافدة بكل متغيراتها من ثقل لأفكارها وأديانها وقيمتها، وجعل المواطن الخليجي يعاني ضعف الهوية، وحتى ارتدادها، حيث لا يضمن بقاء المواطن الخليجي من دون أن يحصل هناك تغيير في قيمه وأفكاره، وحتى تطلعاته، بسبب بعض الاختراقات الفكرية التي تضع مخزونه الفكري عرضة للهدم، وإحلال ثقافات وقيم أخرى بسبب وجود عدة جاليات أجنبية داخل أقطار مجلس التعاون الخليجي. هذه المعطيات يمكن أن تنتج عدة نتائج خطيرة، لعل أبرزها تخلخل بنية المواطن الخليجي الفكرية والدينية، وتعرضها للإزاحة، وزرع قيم من أفكار قد تكون بعيدة من ثوابته الدينية والاجتماعية.

وقد رصدت بعض الدراسات الأكاديمية النتائج الوخيمة للعمالة الأجنبية، كما توصل إليها التقرير الصيفي لعام ٢٠١١ الصادر عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية التابع لكلية الخدمة الخارجية في قطر، والمجاز من جامعة جورج واشنطن الأمريكية، وقد نشر بعنوان: **العمالة الأجنبية في الخليج**، وشارك في إعداد مباحثه الاثني عشر عشرون باحثاً، وجاء فيه: «إن ما يميّز دول مجلس التعاون الخليجي هو مدى التوازن في قوة العمل الإقليمية ديمغرافياً، بحيث يميل للغاية إلى صالح الأجانب أكثر من السكان المحليين، فالعمال غير الوطنيين يفوق عددهم عدد المواطنين بنسبة كبيرة في معظم أقطار الخليج، وفي العديد من القطاعات»^(١).

ومن جانب آخر، يبدو أن أقطار مجلس التعاون الخليجي أدركت خطورة هذا الوضع بعد أن ازدادت التحذيرات التي أطلقتها البحوث والدراسات في هذا المجال، حيث أشارت النشرة التي أصدرتها مؤسسة سيميك (Conservative Middle East Council) بعنوان: **الربيع العربي في السياسة البريطانية**، الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بوضوح، إلى وجوب «إصلاح نظام عقود العمالة في أقطار الخليج بالاستناد إلى التغيير بمساعدة خارجية، بحجة قلق القيادات الحاكمة من التغيير الهرمي من أعلى إلى أسفل»^(٢).

وتدخل الأجنداث الإقليمية لاستغلال ملف العمالة الأجنبية لتفعيله في أقطار مجلس التعاون الخليجي، حيث نرى إثر ذلك «العلاقات المتنامية بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً قطر مع (إسرائيل) ومصالحتهما في إضعاف دول الشرق الأوسط، ومنها يتبين بعين الموضوعية التمهيد الذي يُعدّ له من أجل تحويل أقطار الخليج العربية مستقبلاً إلى أقطار غير عربية بقرار دولي واحد يجيز لكل مقيم في أقطار الخليج أن يرشح نفسه، ويدي بصوته ضمن نظام ديمقراطي، مثل ذلك الذي تساهم أقطار الخليج في رسوخه عبر يدها الطولى في

(١) بهروز الجاف، «دول الخليج والربيع العربي والتغيير المحتمل في الخريطة الجيوسياسية»، الحوار المتمدن، العدد ٣٦٤١ (١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢)، ص ٣.
(٢) المصدر نفسه.

الربيع العربي، والمرجّح أن تكون لغاتها الرسمية هي اللغة الإنكليزية لمحاكاة الواقع الديمغرافي والاقتصادي لها»^(٣).

ج - بروز «الإسلام السياسي» كأحد المتغيّرات في الساحة الخليجية بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، حيث اجتاحت الأقطار الخليجية أحداث أمنية إثر ذلك استهدفت إرباك المحيط الخليجي، وجعله يدخل من خلال خيوط استراتيجية مع الأحداث الإقليمية، وخاصة بعد ظهور التنظيمات المتشدّدة في المشهد العراقي إثر احتلال العراق.

وقد جرى تطور جديد، بحيث إن الحركات الإسلامية في بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي كان لها اتجاهان في أسلوب تعاملها مع الحكومات الخليجية. فعلى سبيل المثال لا

إن دور الفاعل الأمريكي في حماية أمن الخليج غير مضمون، لأن هذه الحماية ليست شرعية، بل إنها تتوقف على قدر تماشيها مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وعندما تتضارب تلك المصالح يكون للأخيرتين موقف مختلف من تلك الأنظمة.

الحصر، كان «طرح التيارات الإسلامية قبل الانتخابات البرلمانية الكويتية في شباط/فبراير ٢٠١٢ وسطياً إلى حدّ ما، حيث أكدت إيمانها بالدولة المدنية، والحفاظ على الدستور والقانون، ودعت إلى الإصلاح، ومحاربة الفساد، وملاحقة النواب المتهمين بالفساد، كما أكدت التزامها بالوحدة الوطنية، لكن عند وصولها إلى قبة البرلمان بدأت الصورة تتغيّر، حيث كان أول مطالبها هو تغيير المادة الثانية من الدستور، بحيث يصبح الإسلام المصدر الرئيسي للتشريع بدلاً من القوانين الوضعية، كما طالبت بأسلمة القوانين، واقتراح لباس الحشمة للنساء، وأثارت موضوع مراقبة الحسينيات في الكويت، ومنع

احتفالات التخرّج المختلطة في الجامعة الأمريكية، بل وصل التطرف والمغالاة في الدين إلى تصويت مجلس الأمة في مداولته الأولى على فرض عقوبة الإعدام على كل من يتناول على الخالق سبحانه، وعلى الرسول الكريم، وزوجاته أمهات المؤمنين»، كما يذكر الباحث الكويتي د. شملان العيسى^(٤).

وقد حدثت تطورات مماثلة في مملكة البحرين تمثلت بـ «تظاهرات المجموعات السلفية ضد وزيرة الثقافة البحرينية الشبيخة مي محمد آل خليفة لدعوتها فرقاً عالمية للموسيقى، وإقامة بعض العروض الفنية والمسرحية، حيث طالب النائب السلفي محمد إسماعيل عمادي بإقالة الوزيرة، ومنع الغزو الغربي الثقافي للبحرين»^(٥).

وقد توجّست أقطار مجلس التعاون الخليجي من تنامي توجهات تيار «الإسلام

(٣) المصدر نفسه.

(٤) شملان العيسى، «الخليج والإسلام السياسي»، الاتحاد (أبو ظبي)، ١٥/٤/٢٠١٢، ص ٩.

(٥) المصدر نفسه.

السياسي» لتصل إلى مستوى استهداف الحكومات الخليجية نفسها، وهذا ما أكده الفريق ضاحي خلفان، قائد شرطة دبي، حيث اتهم جماعة الإخوان المسلمين بالتآمر على أقطار الخليج لتسلم الحكم، متوقفاً أن تكون البداية من الكويت عام ٢٠١٣. وقال ضاحي لصحيفة القبس الكويتية إن «الإخوان يتجهون نحو تغيير الأنظمة في الخليج؛ عندي مصادر تقول إن القادم هو جعل حكومات الخليج تملك ولا تحكم، وإن البداية ستكون من الكويت عام ٢٠١٣، وفي بقية الخليج عام ٢٠١٦». وأكد أن معلوماته «ليست مسربة من الإخوان، لكن من أجهزة غربية استخباراتية، وهذا نحن نعرفه»، وتابع: «أنا أحذر دول الخليج من هذه المجموعات»^(٦).

د - وجود حزمة من الأزمات السياسية في أقطار مجلس التعاون الخليجي، ويمكن تأشير أبرزها في ما يلي^(٧):

(١) أزمة الهوية والمواطنة: تقوم العلاقة بين الحكومات الخليجية وشعوبها على أساس التبعية، والرعية، والطبقية، لا على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات. وقد بات هذا الواقع غير مقبول من قبل شعوب المنطقة، مع تزايد الوعي السياسي والتطور الاجتماعي لسكان الخليج، وهو بلا شك تغيير اجتماعي سيواكبه تحولات سياسية كبرى، ولا أحد يستطيع إيقاف عجلة التاريخ ما لم تكن لدى الحكومات القدرة على المبادرة نحو الإصلاح.

(٢) تنامي الشعور الشعبي الخليجي بضعف شرعية الحكومات الخليجية، إذ إن الحالة السياسية العشائرية والأسرية لا تزال سارية، كما أنها هي المتحكّم في الشأن السياسي، بالرغم من وجود مجالس تشريعية ورقابية، ولا تزال الحريات العامة مهمشة، وكذلك حقوق الإنسان لا تزال تتعرض للانتهاك، ولا يزال هدر المال العام كما هو، وفي حالة تزايد. كما أن قوى الفساد لا زالت كما هي، ولم تستطع المجالس التشريعية الخليجية الحدّ من نفوذها، فضلاً عن محاسبتها ومعاقبته.

(٣) فقدان الفاعلية والكفاءة السياسية على إدارة شؤون الدولة وتطويرها: وهو لو تحقق فعلاً، أي التطوير والكفاءة، لكان يغتفر أزمة الإحساس بعدم الشرعية، إذ إن قدرة الحكومات على إدارة الشأن العام، وتحقيق الإنجازات التاريخية للدول، قد تجعل الشعوب تغضّ الطرف إلى أمد عن موضوع شرعية الحكومات.

(٤) فقدان الإحساس بالأمن والاستقرار: يزداد فقدان الإحساس بالأمن والخوف على مستقبل الخليج أمام التهديدات الخارجية المحيطة لدى شعوب الخليج، وهم يشاهدون التشرذم والضعف الخليجي، في مقابل تزايد النفوذ الأجنبي على المنطقة. وفي هذا الاتجاه، أكد المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، القائد العام لقوة دفاع البحرين أن

(٦) ضاحي خلفان، «الإخوان يعملون على تغيير أنظمة الحكم في الخليج والبداية من الكويت»، موقع عرب نهيتير (٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢)، ص ٣.

(٧) حاكم المطيري، «الأزمة السياسية في دول الخليج: دلائلها ومآلاتها»، مركز قضايا الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٨)، ص ٤.

«هناك أجدت خارجية لا تريد لأقطار الخليج العربية أن تستقر، فهناك منظمات وأحزاب في الخارج تدعم هذا التوجه، وتدفع أموالاً لكي تخرب وتدمر، وتغيير نظام الحكم في البحرين ودول الخليج العربية، ونحن على دراية بهذه المنظمات والدول»^(٨).

هـ - تأثر أقطار مجلس التعاون الخليجي بالأزمة المالية التي عرفت بـ «أزمة دبي المالية» عام ٢٠٠٩، بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، حيث عاشت الأقطار الخليجية تداعياتها، بسبب الارتباطات المالية والمصرفية في ما بينها، وأثرت بالتالي في الواقع الاقتصادي الخليجي، ودخل الفرد الخليجي بصورة خاصة.

و - ظهور مواقع إلكترونية خليجية متعددة قبيل أحداث الربيع العربي وبعدها: مواقع إلكترونية، ومدونات لمثقفين، ونشطاء حقوق إنسان تعبر عن آراء أصحابها في مجال إصلاح البنى السياسية والاقتصادية الخليجية. وبعد أحداث الربيع العربي، دخل على هذا الخط شريحة الشباب الذي بدأ يعبر عما يجول في خاطره في صفحات الفيسبوك والتويت وغيرهما من وسائل الاتصال الاجتماعي، مما شكّل تحدياً جديداً تجاه الحكومات الخليجية، وخاصة بعد أحداث الربيع العربي.

ز - حصول تطور في مستوى الحراك السياسي الخليجي، إذ أزاحت حكومة سلطنة عُمان ١٨ وزيراً واستبدلتهم بأخرين، من باب إضافة دماء جديدة إلى الكابينة الحكومية تتناغم مع التغييرات السياسية في المنطقة في بداية عام ٢٠١١، وكذلك فتح آفاق جديدة من الحوار بين حكومة مملكة البحرين والجماعات المعارضة، والتطورات السياسية في دولة الكويت من إقالة الحكومة وتعيين وزارة جديدة؛ كلها مؤشرات تنذر بوجود تطور في حيثيات الحياة السياسية الخليجية.

ح - استمرار تزايد دخل المواطن الخليجي، وزيادة قوته الشرائية التي ضاهت القوة الشرائية للمواطن في الدول الغربية والأوروبية، لكن من جانب آخر تصاعدت أسعار السلع والخدمات الحياتية داخل أقطار المجلس الستة، مما وضع الحكومات الخليجية في دائرة البحث عن موازنة بين الدخل المرتفع والامتصاص المالي لموارده المالية في توفير الحياة المرفهة.

٢ - الضغوط الإقليمية

كان للضغوط الإقليمية نصيب لا بأس به في جعل الحكومات الخليجية في متابعة مستمرة للتطورات في الساحة الإقليمية، وحماية هياكلها السياسية والاقتصادية من تلك الضغوط، ولعل من أبرزها:

أ - الفراغ العسكري في المنطقة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وبروز تحليلات استراتيجية تحذر من أية امتدادات إقليمية داخل الساحة العراقية، سواء أكانت امتدادات إيرانية

(٨) «القائد العام لقوة دفاع البحرين: هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم»، وكالة أنباء البحرين (١١ آذار/

أم تركية، وتأثيرها في المشهد السياسي والأمني العراقي وتداعياته في المنطقة الخليجية.

ب - الأحداث المتسارعة في المشهد السوري، ودخول الفاعل الخليجي بكل قوته في تطورات هذا المشهد، بسبب إمكانياته ونفوذه في الساحتين الإقليمية والدولية، واقتناع أقطار مجلس التعاون الخليجي بعدم الوقوف في خانة الانتظار لما ستؤول إليه الأحداث في سورية، خاصة بعد الأحداث المؤسفة التي تعرّض لها الشعب السوري بسبب تعقّد المشهد السوري، وسقوط الكثير من الضحايا، وتطور المشهد السياسي السوري من مطالبات بالإصلاح والتغيير إلى مواجهة داخلية بين الحكومة السورية والشعب، مما جعل أقطار مجلس التعاون الخليجي تقف إلى جانب المطالب الشعبية السورية التي تعرّضت للتهميش والإقصاء.

ج - صعود التيار الإسلامي في مصر إلى الحكم وتداعياته على المشهد المصري، وانعكاساته إقليمياً، حيث بدأ يفرز نوعاً من المواجهة بين التيارين الليبرالي والإسلامي المصري، خاصة بعد تولّي أحد القياديين الإسلاميين محمد مرسي منصب رئاسة الجمهورية، فضلاً عن تأثير البيئة الاقليمية بتنامي المدّ الإخواني في المنطقة الخليجية بصورة خاصة.

د - تزايد الضغوط الإسرائيلية لإحداث اختراق داخل المنطقة الخليجية، وحرص الحكومات الخليجية على عدم التطبيع مع «إسرائيل» من دون تسوية سلمية عادلة للشعب الفلسطيني، خلاصتها تراجع «إسرائيل» إلى حدود عام ١٩٦٧، ودعم إنشاء الدولة الفلسطينية، وعدم تجاوز الرأي العام الشعبي الخليجي الذي يستهجن ويدين الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وضرورة دعم وتخفيف معاناة الفلسطينيين من خلال إعمار المخيمات الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨، إلا أن «إسرائيل» حاولت أن توجّه بعض الرسائل إلى الأقطار الخليجية مفادها إمكانية عبور الحدود، وامتداد الصراع العربي - الاسرائيلي إلى داخل تخوم الأقطار الخليجية نفسها. وهذا ما حدث في قضية اغتيال أحد قادة المقاومة الفلسطينية لحركة حماس (محمود المبحوح)، والدور الجديّ للإمارات العربية المتحدة لملاحقة العناصر المنقّذة داخل وخارج البلاد من باب فرض سيادتها، ومنع استغلال الإقليم الخليجي وأرض الإمارات خصوصاً، لصالح الصراعات، وتسوية النزاعات الاقليمية في المنطقة.

٣ - الضغوط الدولية

أما بالنسبة إلى الضغوط الدولية تجاه أقطار مجلس التعاون الخليجي، فيمكن رصد ما يلي:

أ - الدور الألماني والأمريكي في الحراك السياسي الخليجي قبل وبعد الربيع العربي

تناقلت وسائل الإعلام قرار دولة الإمارات العربية المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بإغلاق مكتب مؤسسة «كونراد أديناور» الألمانية في أبو ظبي، ومكتب المعهد الوطني

الديمقراطي الأمريكي في دبي، بسبب مزاعم حكومية إماراتية أنه ثبت لدى السلطات الإماراتية حقيقة النشاطات لتلك المنظمات داخل الإمارات بشكل خاص، وأقطار مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، حيث إنها بنظر السلطات الإماراتية، خلافاً لاختصاصاتها المعلنة، تعمل بشعار «غير حكومي»، لكن تمويلها يتم عبر جهات ومؤسسات حكومية، فضلاً عن أن رؤساء تلك المنظمات هم عناصر مؤثرة في صنع قرار السياسة الخارجية، سواء في ألمانيا أو الولايات المتحدة^(٩).

وقد لوحظ على تلك المنظمات قيامها بعدة نشاطات في باقي أقطار مجلس التعاون الخليجي، أبرزها في العربية السعودية، والكويت، والبحرين، من خلال ممارسة نشاطاتها عبر يافطات السفارات والقنصليات، عبر إقامة ورش عمل ومحاضرات، وزيارات أكاديميين من البلدان التي تنتمي إليها تلك المنظمات، بالرغم من أن البحرين كانت قد أغلقت مقرّ المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي في عام ٢٠٠٦، ورحلت القائمين عليه بعد أن ثبت لها أن للمعهد أهدافاً مشبوهة، وغير معلنة^(١٠). ويبدو أن تلك المنظمات لها آليات وتوجهات نظرية وعملية تستهدف فئات معينة من المجتمعات التي تعمل فيها، وهم الطلبة، والشباب، وسيدات المجتمع، والناشطين الحقوقيين، والعناصر المعارضة، وعناصر الأحزاب السياسية، وهي تعمل على تدريب العناصر المعارضة، والنشطاء الحقوقيين، والأحزاب السياسية، على أساس الحريات، والضغط على الحكومات، بالإضافة إلى تثقيف واحتواء فئة من الشباب، وتأهيلهم، وزرع بعض الأفكار التي من شأنها أن تخدم أجندة البلدان الداعمة لتلك المنظمات، وبشكل أدق، يمكن أن تكون تلك المنظمات عيوناً للاستخبارات الغربية وأداتها التنفيذية من أجل تنفيذ أجنات خطيرة تهدد أمن واستقرار البلدان المضيفة لها^(١١).

ب - الرغبة الغربية في تحريك المشهد السياسي الخليجي

فرضت مرحلة ما بعد الحرب الباردة حاجة عالمية إلى تغيير الأنظمة، وتبديل الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ورائها العالم الغربي، بالهيمنة على العالم. وجاءت أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١ امتداداً للجهود الغربية لنشر مفاهيم الديمقراطية التي ابتدأت مسيرتها بدول المعسكر الاشتراكي السابق، والتي تحطّ رحالها اليوم في البلدان العربية، وانتظمت معها سرعة مسيرة العولمة، ولغة الإنترنت التي هي إحدى وسائل الصراع التي أرادت الحضارة الغربية أن يكون مع حضارات العالم المختلفة^(١٢).

(٩) «أمريكا تسعى إلى قلب نظام الحكم في الإمارات وأقطار الخليج» إيلاف (٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٢)،

ص ٤.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) الجاف، «دول الخليج والربيع العربي والتغيير المحتمل في الخريطة الجيوسياسية» ص ٥.

وترى بعض الدراسات الأكاديمية أن «الواقع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، وبضمنها منطقة الخليج العربي في المرحلة الراهنة، يتمثل بشكل أساسي بثلاثة مظاهر عامة، وهي المرحلة الانتقالية للتغيير، وتأجيل الصراع العربي - الإسرائيلي إلى أجل غير مسمى من خلال تفكيك ما كان يسمّى بمحور أقطار المواجهة العربية مع «إسرائيل»، والعداء الإيراني - الغربي. وهنا يكمن السؤال عن السيناريو المحتمل أو الذي تعدّه الولايات المتحدة أو الغرب في الخفاء لتغيير الخريطة الجيوسياسية لما بعد التغيير، وتحديد الموقف الإيراني؛ فمما لا شك فيه أن إيران تعدّ اليوم الخصم الأكبر لتوجهات الهيمنة الأمريكية، وبروزها كقوة إقليمية كانت الولايات المتحدة قد ساعدت في تكوينها من خلال انهيار المعسكر الاشتراكي، واجتياح أفغانستان والعراق، وإضعاف الأقطار العربية، إضافة إلى العوامل الداخلية التي جعلت من إيران بلداً مكتفية ذاتياً، وتطلعها إلى إرساء قاعدة صناعية وعسكرية وعلمية رصينة تجعل منها دولة محورية. ويشير الواقع السياسي أيضاً إلى أن الخشية الرئيسية من تنامي النفوذ الإيراني يؤثر في مستقبل «إسرائيل» وأقطار الخليج العربية على حدّ سواء. ولعل دواعي هذه الخشية ليست

إن أقطار مجلس التعاون الخليجي تستطيع أن تسحب البساط من تحت الجميع عندما تخلق معادلة متوازنة بين رغبتها في مسك السلطة وتحقيق مطالب الشعوب في المشاركة في عملية صنع القرار، ولو على مستوى تدريجي.

بخافية على أحد، كما أن التعاون بالصدّ من هذه الخشية بين أقطار الخليج و«إسرائيل» يتمثل بشكل لا لبس فيه بالدور الخليجي، والقطري منه بالذات، في تسهيل أمر التغيير في الشرق الأوسط»^(١٣).

وقد أدى التوافق الخليجي مع واشنطن وحليفاتها من القوى الإقليمية الأخرى «إسرائيل» في مجال الصراع مع إيران، أو التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الأقطار العربية، إلى إزعاج الكثير من الأنظمة الحاكمة، واستفزاز الكثير من الشعوب، الأمر الذي بات يشكّل غضباً عاماً وتحفيزاً يجعلها تعمل على دعم وتحريك أي من الأوراق التي تشكّل تهديداً لاستقرار الأنظمة الخليجية، سواء بالنسبة إلى الأقليات الشيعية أو التيارات السلفية أو الإخوان المسلمين أو غيرها من التيارات. ولعل رهان أقطار الخليج على الولايات المتحدة في مجال تبادل المصالح، وحماية المنطقة من أية تقلبات أو ثورات داخلية، أثبتت التجارب أنه رهان خاسر، فقد كان نظاما بن علي ومبارك على الفئاعة نفسها إلى أن سقطا، ولم تستطع واشنطن إنقاذهما، بل سارعت إلى مدّ جسور علاقاتها مع الأنظمة الجديدة في البلدين بعدما كان النظامان السابقان قائمين على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وهذا الأمر يدفعنا إلى الاستنتاج أن دور الفاعل الأمريكي في حماية أمن الخليج غير مضمون، لأن هذه الحماية

ليست شرعية، بل إنها تتوقف على قدر تماشيها مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وعندما تتضارب تلك المصالح يكون للأخيرتين موقف مختلف من تلك الأنظمة^(١٤).

ثانياً: البدائل المتاحة أمام الحكومات الخليجية لمواجهة الضغوط المؤثرة فيها

إن الضغوط المؤثرة في الحكومات الخليجية قد تحفزها على البحث عن البدائل المتاحة أمامها للتخلص من تلك الضغوط، أو على الأقل التقليل من تأثيرها فيها. ولعل من المناسب الإشارة إلى أبرز تلك البدائل، وهي كما يأتي:

١ - البديل السياسي

إن هذا الخيار هو اتجاه حيوي وفاعل إذا أحسنت أقطار الخليج العربية في خياراتها واتجهت إلى تبنيّه. ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى أن أقطار مجلس التعاون الخليجي تستطيع أن تسحب البساط من تحت الجميع عندما تخلق معادلة متوازنة بين رغبتها في مسك السلطة وتحقيق مطالب الشعوب في المشاركة في عملية صنع القرار، ولو على مستوى تدريجي. بمعنى آخر، يمكن للحكومات الخليجية أن تخلق مبادرات وتنازلات محسوبة لكسب معارضيتها وفق مقاسات محدودة، والتنفيس من الضغوط الداخلية، وهو ما سيؤدي إلى تقزيم الضغوط الإقليمية والدولية عليها، لا بل يجب عليها تهدئة الملفات مع دول المنطقة، ومنها إيران، أخذاً في الحسبان الضغوط التي تمارسها واشنطن عليها لإشراكها في الجهد الدولي للضغط على الأخيرة لتحجيم قدراتها النووية، وعدم السماح لها بتطويرها إلى مستوى الدخول في صناعة الأسلحة النووية.

ويمكن أن تستخدم الحكومات الخليجية جهدها الدبلوماسي في هذا المجال، حيث إنها تمتلك مؤهلات بشرية ولوجستية لتنفيذ هذه السياسة، والخروج بعد ذلك بمكاسب استراتيجية مهمة يمكن أن توازن إثر ذلك بين علاقتها بكل من واشنطن وإيران، لأن المعادلة السياسية لا تحتمل الانحياز الكامل والانقطاع الكامل، بل إن المعادلة السياسية يمكن أن تخرج بنوع من الموازنة بين الطرفين الغربي والأمريكي من جهة، والطرف الإيراني من جهة أخرى من دون أن تخسر الحكومات الخليجية دورها الإقليمي في هذا المجال.

ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى أن البديل السياسي يمكن أن يعالج أيضاً حالة الاحتقان السياسي داخل هذه الأقطار، لأن على أقطار مجلس التعاون الخليجي أن تدرك أن الاحتجاجات والتظاهرات والمطالبات بالإصلاح والتغيير السياسي له وقع خاص على الإقليم الخليجي، حيث إن تطلعات الشعوب الخليجية نحو المشاركة في الحكم والإصلاح لا تنم

(١٤) أحمد عبده طرابيك، «دول الخليج والربيع العربي»، وكالة ترند (باكو - أذربيجان) (نيسان/ أبريل

فقط عن حالة الضعف في المستوى الاقتصادي لبعض الشرائح، إذ بدأت تظهر تطلعات في البيئة الخليجية لا تنطلق أسبابها من الجوع والفقر والحرمان الاقتصادي، بل من الحاجة النفسية لدى المواطن الخليجي إلى المساهمة في العملية السياسية. فعلى الرغم من حالة الرفاهية بشكل عام، إلا أن النخب الفكرية والمجتمعية البارزة بدأت تنادي بهذه المطالب، مما يعطي للمراقب تصوراً بأن هناك حراكاً سياسياً خليجياً مصدره الجماعات المثقفة وناشطو حقوق الإنسان الذين تأثروا بالثقافة الغربية والأوروبية، وهم يسعون إلى نقل تجربة الشعوب الأخرى إلى داخل المحيط الخليجي، مما يحتم على الحكومات الخليجية أخذ ذلك في الحسبان.

٢ - البديل الاقتصادي

هذا البديل لا يقل أهمية عن البديل السياسي، لأن المشكلة في بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي (البحرين، العربية السعودية) تكمن في حاجة المواطن الخليجي إلى أن يشعر بالعدالة في توزيع الثروات الاقتصادية، وعدم تبويبها على أساس العرق والملة والدين والطائفة، لأن حقوق التملك والتمتع بثروات البلاد هي حالة تكفلها دساتير العالم. لذلك على أقطار الخليج وحكوماتها الموازنة في توزيع الثروات وفق مبدأ المواطنة والانتماء إلى الوطن، وليس وفق ولاءات سياسية وطائفية وعرقية لدعم وجود تلك الحكومات.

على أقطار الخليج وحكوماتها الموازنة في توزيع الثروات وفق مبدأ المواطنة والانتماء إلى الوطن، وليس وفق ولاءات سياسية وطائفية وعرقية لدعم وجود تلك الحكومات.

كذلك يمكن للحكومات الخليجية أن توظف البديل الاقتصادي كأحسن علاج للتنفيس السياسي مقارنة بالبديل الأمني والعسكري، لأن الأول سيقنع المواطن بأهليته بالانتماء إلى الوطن، وعدم إحساسه في ما إذا تم اللجوء إلى الخيار الأمني والعسكري أنه لا يتطابق مع بعض الفئات القريبة من صانع القرار، لأن الحكومات الخليجية بإحسانها استخدام البديل الاقتصادي، ستظل البلاد تنعم بالاستقرار والأمن والسلم الأهلي لسنوات قادمة.

٣ - البديل التكنولوجي الرقمي

لا ينكر المراقب أن الأقطار الخليجية تمتاز من غيرها من دول المنطقة بامتلاكها لأرقى وسائل الاتصال الرقمي (الإنترنت)، ووفرة في استخدام شبكات الاتصال الاجتماعي، مما يحتم على الحكومات الخليجية الاهتمام بالتواصل مع شعوبها عبر هذه التقنيات. وقد عقد في مركز دبي المالي العالمي قمة الحكومات الخليجية للتواصل الاجتماعي للفترة ١٧ - ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، حيث أخذت أقطار مجلس التعاون الخليجي تستعد للدخول في معترك التحولات الجذرية التي باتت معلنة في وسائل الإعلام الاجتماعي، ووضع آلية

مناسبة تمكّن الهيئات الحكومية من استخدام الأسلوب الأمثل لوسائل الإعلام الاجتماعي، حيث سلط الضوء على ذلك أكثر من ٢٠٠ من الشخصيات الرفيعة المستوى، تمثل منطقة أقطار مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ودول الكومنولث^(١٥).

وقد أبدت أقطار الوطن العربي بوجه عام، والإمارات على وجه الخصوص، حماسة كبيرة لاستضافة هذه القمة، ولا سيما مع وجود معدلات تعتبر الأعلى عالمياً في استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي في بعض هذه الأقطار، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي الذي سعى إلى تحقيقه القائمون على هذه القمة هو تعزيز تواصل الحكومات إلكترونياً مع المواطنين، وجعلهم أقرب وأسرع استجابة، وأكثر ارتباطاً بالناس.

وفي هذا الإطار، يقول فادي سالم، مدير برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية، شريك المعرفة في القمة: «تمثل المعلومات الركييزة الأساسية لعمل الحكومات، وبعد التغييرات المجتمعية الجسيمة خلال عام ٢٠١١ تدرك حكومات المنطقة أن عليها تجاوز الأسلوب التقليدي في الخطاب، والبدء بحوار تفاعلي مع الجمهور باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي التي بات استخدامها أمراً رئيسياً في حياة جزء متنام من المجتمعات العربية، حيث إن أكثر من ١٢ بالمئة من سكان الوطن العربي يستخدمون وسائل الإعلام الاجتماعية بشكل فاعل، ومعظمهم من فئة الشباب. ومن هنا، فإن على الحكومات الانخراط بشكل جدي مع المجتمع، والأخذ بأرائه ضمن آليات صنع القرار، مع وضع سياسات فاعلة للاستجابة السريعة لتطلعاته»^(١٦).

ومن جهته، قال نيكولاس ويب، الشريك الإداري في مجموعة «ستريم لاين للتسويق»: «ستكون قمة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لوسائل الإعلام الاجتماعية بمثابة منصة توفر معلومات، وتتيح تبادل الآراء والأفكار حول صياغة مفهوم عصري لوسائل الإعلام الاجتماعية، وطبيعة العلاقة بين مشتركها هذه المواقع بكافة فئاتهم مع الخدمات الحكومية»^(١٧).

ثالثاً: مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي

تبدو قراءة مستقبل الحكومات الخليجية من الوهلة الأولى مهمة للباحثين والمراقبين، وحتى صنّاع القرار، لأن هذا المستقبل سيتحكّم في خيوط العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال السلطة التنفيذية (أي الحكومة). وعلى هذا الأساس، من الواجب التذكير بأن وضع سيناريوهات قريبة، وهو انعكاس للواقع الحالي، يشكّل ضمانة مهمة لتصحيح العلاقة بين الشعب والحكومة، لأن العلاقة بين الاثنين مصابة بالعديد من الأزمات، مما يحتم الإشارة إلى

(١٥) «قمة الحكومات الخليجية للتواصل الاجتماعي تتناول أبعاد العلاقة بين مستخدمي هذه الوسائط والحكومة»، وكالة الأنباء الإماراتية (١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٢)، ص ١.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

الاحتمالات التي يمكن حدوثها في المستقبل المنظور لتغيير ما يبدو نوعاً من أنواع المعرقات لاستمرار أداء الحكومات الخليجية بكفاءة عالية، ولحماية المحيط الخليجي من أية احتكاكات بين الشعوب وحكوماتها، والتي يمكن أن تنال من استقرارها الأمني، ونموها الاقتصادي. وعليه، يمكن طرح سيناريوهين: الأول ينادي بانعدام التغيير في عمل وأداء الحكومات الحالية، وبقاء الحال كما هو، والثاني يربح التغيير في شكل وأداء الحكومات الخليجية تناغماً مع تداعيات الربيع العربي.

١ - سيناريو انعدام التغيير في عمل وأداء الحكومات الخليجية

يرى هذا السيناريو أن هذه الحكومات لا تحتمل التغيير في المستقبل، لا بل هي بعيدة نوعاً ما من ذلك التغيير، كأحد تداعيات الربيع العربي عام ٢٠١١، حيث إن حكومات أقطار مجلس التعاون الخليجي محصنة من التغيير لعدة أسباب^(١٨):

أ - إن مواطني الخليج لديهم القليل من الأسباب الاقتصادية الدافعة إلى التغيير الثوري.

ب - شرعية النظم الخليجية أعمق من شرعية النظم الجمهورية العربية.

ج - طبيعة مواطني الخليج، حيث إنهم يعيشون أشبه ما يكون بالمجتمعات الأبوية، التي يكون ولاؤها الباطني لرئيس الدولة، كما يكون الولاء لرئيس قبيلة، سواء أكان شيخاً أو أميراً أو ملكاً، من خلال تحالفات متجذرة، وعصبية ذات تقاليد راسخة في إطاعة ولي الأمر. ويستنتج من هذا أن مواطني الخليج مهما وصلت درجة معارضتهم لأنظمتهم، لن تتعدى مطالباتهم مستوى «الإصلاح»، لعزوفهم عن الدخول في مغامرات مهلكة.

فضلاً عن ذلك، إن انعدام التغيير في عمل وأداء الحكومات الخليجية قد يوضع وفق نظرة تلك الحكومات في خانة المصلحة القومية، بالتوافق مع بعض المؤثرات الإقليمية والدولية التي تساهم في بقاء الوضع الراهن ونبذ التغيير، حيث إن «تداخل البعد الاستراتيجي في العقد الماضي، من تنامي أهمية منطقة الخليج في الاستراتيجية الأمريكية لتأمين احتياجاتها من النفط، مع ارتفاع أسعار النفط، ثم الأزمة المالية الحادة، واقتراح ذلك بمطالب إصلاحية من أسفل، وردود فعل في الشارع للقوى التي تشعر بالتهميش والإقصاء، وأيضاً لتداخل أنواع الشرعية وطبقاتها، فهي تجمع بين الشكل القانوني (من دون مضمون ديمقراطي لفلسفة القانون أو صياغته)، والشرعية التقليدية التي تحدث عنها ماكس فيبر، والهيمنة بالقوة (الجيش والشرطة)، فضلاً عن الدعم من القوى الدولية لاستقرار الأنظمة (إنكلترا ثم أمريكا)»^(١٩).

(١٨) معزز سلامة، الثورة أم الإصلاح؟: الخيار الآمن لدول الخليج، سلسلة كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١)، نقلاً عن: أحمد حسن علي، (عرض) قُدِّم في مركز آفاق للدراسات والبحوث بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، ص ٤.

(١٩) هبة رؤوف عزت، «الحركات الاحتجاجية في البحرين: الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين، التنازع على المكان والمكانة»، في: ربيع وهبة [وآخرون]، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٢٩٣.

كل هذه العوامل يمكن أن تشكّل عائقاً ومانعاً للتغيير في عمل وأداء الحكومات الخليجية، والأكثر من هذا أن تزايد الثروة المالية لأقطار مجلس التعاون الخليجي عزّز من قدراتها الحكومية والأمنية لتفرض واقعاً لا يمكن تغييره بسهولة، بسبب امتداداتها في كل مفاصل الدولة والمجتمع، وخضوع الجميع لها برغبة أو بخلاف ذلك، بحيث إن إمكانية التغيير هي أمنية صعبة التحقق، على الأقل في الوقت الحاضر، حيث «إن العقد الفائت قد تنامت فيه الثروة بشكل

غير مسبوق في الدولة الريعية النفطية في منطقة الخليج لعدة ظروف، وكان لهذا أثره في قدرتها على تدعيم مواردها وقواها في مواجهة المجتمع من ناحية، وقدرتها على التحكم في توزيع تلك الثروة من ناحية أخرى»^(٢٠).

إن تزايد الثروة المالية لأقطار مجلس التعاون الخليجي عزّز من قدراتها الحكومية والأمنية لتفرض واقعاً لا يمكن تغييره بسهولة، بسبب امتداداتها في كل مفاصل الدولة والمجتمع، وخضوع الجميع لها برغبة أو بخلاف ذلك.

ويبدو أن أقطار مجلس التعاون الخليجي لا يمكن أن يكون لها موقف المنفرج على نمو سيناريو التغيير، بل «اقتربت أقطار الخليج اقترحين لمواجهة التغيير بالإصلاح، أو من خلال توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي بدعوة المغرب والأردن، ومؤخراً

اقتربت التقدم خطوة واحدة بين أقطار المجلس بعد التعاون، ورغم الشكوك المنطقية حول مدى القدرة على تحقيق الاتحاد، فضلاً عن الرغبة في الاتحاد، قد يكون الطرف الاستراتيجي الراهن مبرراً لخطوة الاتحاد، غير أن الاختلافات الشاسعة بين هذه الأقطار وعلاقتها في ما بينها، وعلاقتها ومصالحها الخارجية، كافية ليظل هذا الاقتراح حبيس الأدرج طويلاً»^(٢١).

٢ - سيناريو التغيير في شكل وأداء الحكومات الخليجية

لقد أحدث الحراك الخليجي قبل الربيع العربي وبعده عدة تغييرات في أداء الحكومات الخليجية، لكنها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب لما تريده الشعوب الخليجية، إذ إنها ولو حدثت بصورة مخجلة، فإنها لا تمسّ هيكلية وجوهر النظام السياسي، وطبيعة الحكومة الخليجية. وعليه، قد يكون لهذا السيناريو ما يبرّره، خاصة بعد حدوث التطورات التالية في بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي، كما يلي^(٢٢):

أ - أعلن عدد من أقطار الخليج عن تقديم منح ملكية بمليارات الدولارات في السعودية،

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

(٢١) محمد علي صالح المنصوري، «الحصاد الاستراتيجي الخليجي في ظل الربيع العربي ٢ - ٣»،

الجزيرة نت (١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٢.

(٢٢) معتز سلامة، «الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج»، السياسة الدولية،

السنة ٤٧، العدد ١٨٤ (نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ٢٠١١)، ص ٣ - ٤.

حيث أطلق الملك في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ ما أشير إليه على أنه «ثورة اقتصادية في المملكة» من خلال إصدار عشرين قراراً ملكياً لتحسين أوضاع السعوديين، تضمّنت صرف رواتب ومكافآت، ومقابل شهري للباحثين عن عمل، واستحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية جديدة، واعتماد ٢٥٠ مليار ريال لدعم الخطط الإسكانية، وتضمّنت القرارات إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء المجمع الفقهي السعودي. ويبلغ الحجم المالي لهذه القرارات، طبقاً لبعض التقديرات، نحو ٣٥٠ مليار ريال، وإذا أضيف إلى ذلك تكلفة القرارات التي كانت قد صدرت في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١، فور عودة الملك من رحلته العلاجية التي تضمّنت منحاً بلغت تكلفتها ١٣٥ مليار ريال، فإن التكلفة الإجمالية لهذه القرارات تكون نحو ٤٨٥ مليار ريال (١٢٩ مليار دولار)، بما يوازي مصروفات تعادل ٨٣ بالمئة من حجم المصروفات العامة للمملكة.

ب - قرر ملك البحرين صرف ألف دينار بحريني (نحو ٢٦٣٠ دولاراً أمريكياً) لكل أسرة، وكشف عن توفير ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة. وفي عُمان أعلن السلطان قابوس عن توفر ٥٠ ألف فرصة عمل للمواطنين، ومنح ١٥٠ ريالاً شهرياً لكل باحث عن عمل حتى توظيفه، وكانت المبادرة الأوسع مدى إعلان أقطار مجلس التعاون الخليجي عن تخصيص ٢٠ مليار دولار للبحرين وعمان، في ما يشبه مشروع مارشال خليجياً، وهو يركّز على تحسين الظروف المعيشية في الدولتين.

إن سيناريو التغيير يمكن أن يكون عنواناً بارزاً للحكومات الخليجية في المدى المنظور للقضاء على أية تداعيات قد يفرزها الحراك الداخلي في غير مكانه، وخاصة إذا تطور من مطالب تنادي بالإصلاح والتغيير السلمي للهياكل السياسية والاقتصادية، تناغماً مع تيار التغيير الذي حدث في تونس ومصر، إلى شيوع الفوضى وعدم الاستقرار الذي يمكن أن يهدد الأمن الداخلي الخليجي. وعليه، يمكن أن يكتب لسيناريو التغيير في شكل وأداء الحكومات الخليجية النجاح في حالة سيرها وفق بعض الآليات التالية التي يمكن أن تكون مهمة لسدّ أية فجوة بين المواطن الخليجي وحكومته، وهي^(٢٣):

١ - الاعتراف بحقيقة وفاعلية الأجيال الجديدة، والنظر إلى مطالبها بجديّة، فهي تتعدّى المطالب الاقتصادية إلى نقطة أبعد تتمحور بالكرامة والحرية.

٢ - ينبغي الإصلاح أو تغيير المناهج الدراسية بمستوياتها كافة، بما ينسجم مع التغيّرات الحاصلة في العالم الجديد، بحيث يمكن نقل الأجيال الجديدة من طور الفوضى إلى طور جديد من التنظيم القائم على أساس إشاعة المعرفة التطبيقية.

٣ - ينبغي تعديل الخطاب السياسي التقليدي وفق آليات جديدة قادرة على استيعاب التغيّرات الناتجة من ثورات الشباب، وبالتالي تحقيق التوازن المطلوب. وهذا يأتي من خلال إرساء مفاهيم جديدة قادرة على الاستجابة لطريقة تفكير هذه الأجيال.

(٢٣) عبد الواحد مشعل، «إشكالية العلاقة بين أجيال الإنترنت والإصلاحات في المجتمع الخليجي»، آراء حول الخليج (مركز الخليج للأبحاث، دبي)، العدد ٧٩ (نيسان/أبريل ٢٠١١)، ص ٦٨.

٤ - تأسيس الأندية الثقافية، وإفساح المجال أمام المرأة لتأسيس الجمعيات والمنظمات التي تهتم بشؤونها، وكذلك العمل على فهم تطعاتها الجديدة.

٥ - ضرورة العمل على تشكيل مؤسسات الدولة المدنية القائمة على فصل السلطات.

٦ - ينبغي أن تخضع أقطار مجلس التعاون الخليجي لخطة تنموية بشرية متكاملة تأخذ في الحسبان المتغيرات الجديدة التي بدأت تؤثر في تشكيل ثقافة أجيال الإنترنت لتشمل الخدمات وفرص العمل، وإتاحة فرص الاندماج الثقافي في عملية التحول الصناعي المرتقب.

ويبدو مما سبق ذكره أن تلك السيناريوهات هي قابلة للتحقيق في حالة توفر الظروف الملائمة لنموها، وخاصة في إطار السيناريو الثاني الذي يدعو إلى التغيير في شكل وأداء

يتطلب من صانع القرار الخليجي إيلاء المواطن الخليجي اهتماماً كبيراً من خلال التركيز على عدالة توزيع الثروات الوطنية على المواطنين كافة، وليس حصرها بفئات قليلة قريبة من دائرة صانع القرار أو الموالين له.

الحكومات الخليجية، حيث إن ما طرح فيه من رؤى وتصوّرات مستقبلية يمكن أن تكون هي نتيجة للبدائل المتاحة التي يجب على الحكومات الخليجية أن تراعيها في سلوكها الداخلي، حيث إن صانع القرار الخليجي يمكن أن يمتلك السلطة لسنوات قادمة، لكن عليه أن يراعي المطالب الخليجية الشعبية الداخلية. وحيث إن الاجراءات الحكومية الخليجية التي طرحت في السيناريو الثاني غير كافية إذا ما روعيت البدائل السياسية، ومن أهمها مراعاة الحالة النفسية التي تحيط بالمواطن الخليجي الذي تأثر بالثورات العربية، ويريد أن يرى نفسه عنصراً

فاعلاً في النظام السياسي الخليجي، سواء كان بانتخاب السلطة التنفيذية أو حتى صانع القرار. فضلاً عن ذلك، إن تقدم سيناريو التغيير لا يبدو سوى كونه مجرد تصورات مستقبلية، وافترافات لا معنى لها، إذا ما راعى النظام السياسي الخليجي القضاء على معالم التهميش والتمييز الاقتصادي بين شرائح المجتمع الخليجي التي ظلّ يعانيها لسنوات كثيرة، حيث يتطلب من صانع القرار الخليجي إيلاء المواطن الخليجي اهتماماً كبيراً من خلال التركيز على عدالة توزيع الثروات الوطنية على المواطنين كافة، وليس حصرها بفئات قليلة قريبة من دائرة صانع القرار أو الموالين له، من أجل دعم صانع القرار ليكون المواطن الخليجي بأبسط عناوينه يتمتع بثروته، بغضّ النظر عن عرقه وطائفته، ولا سيما أن التمتع بالثروة حق تكفله الشرائح الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ومما يعرّز من إمكانية تحقيق سيناريو التغيير اعتماد الحكومات الخليجية للبدائل التكنولوجي الرقمي في إدامة تواصلها مع أبسط مواطن خليجي عبر شبكة التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر.. إلخ)، حيث تم ترجمة ذلك عبر عقد قمم للحكومات الخليجية للتواصل الاجتماعي، وآخرها القمة التي عقدت في مركز دبي المالي العالمي المذكورة أعلاه.

خاتمة

لا تزعم هذه القراءة لمستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي أنها وصلت إلى مستوى الطموح في وضع بعض المشاهد لاستقراء مستقبل الحكومات، لكنها حاولت أن تقدم تحليلاً متوازماً لطبيعة الحكومات الخليجية خلال المستقبل المنظور، ومع هذا لا بد من القول إن هناك مسؤولية تاريخية تتحملها الحكومات الخليجية في التعاطي مع الشعوب، وتحقيق مطالبها في المشاركة في صنع القرار، ولا سيما أن الشعوب الخليجية هي قليلة العدد بالنسبة إلى الشعوب العربية الأخرى. ولهذا يتوجب على صانع القرار الخليجي وضع خارطة طريق للتعرف إلى حاجات الشعوب، وعدم التقاطع في هذا المجال، لأن المنطقة الخليجية تتقاذفها العديد من الأجنات الإقليمية والدولية، وقد توظف بعض الأجنات حالة التقاطع بين الحكومات الخليجية وشعوبها لإثارة القلاقل الداخلية وعدم الاستقرار، وهذا الأمر لا يخدم أقطار مجلس التعاون الخليجي.

لذلك على حكومات المنطقة أن تستدرك هذا الأمر، وتفوت الفرصة على من يريد النيل من وحدة واستقرار أقطار الخليج الستة، والموازنة بين رغبتها في الحكم وإشراك فئات الشعب المختلفة في عملية صنع القرار، لأن التمسك بالرأي الواحد في ظل ثورة الشعوب في المنطقة التي حدثت عام ٢٠١١ سيفسح المجال لبروز تطلعات جماهيرية خليجية قد تحاكي الثورات الشعبية في تونس ومصر، وستجعل الإقليم الخليجي شعلة من التوتر، وعدم التخلي عن موقف كل طرف، سواء كان من قبل الحكومات أو الشعوب، مما يحتمل الحكومات الخليجية مسؤولية تهدئة الجماهير وجذبهم إلى جانبها، ليس بسبب واجبها الحكومي فحسب، بل لأجل تجنيب المنطقة مخاطر الدخول في مزلق الحرب الأهلية والطائفية، ولا سيما أن النسيج العرقي والطائفي في الخليج قد يكون مستهدفاً لإثارة النعرات الطائفية والعرقية وتوظيفها تحت شعار نصره الفئات المهمشة، التي يقال إنها على الأقل مكونة ومقصية عن عملية صنع القرار، مما يعطي للحكومات الخليجية المبادرة إلى الوقوف في وسط الطريق، على أن توازن بين رغبتها في الحكم لأسباب خاصة بها، وتحقيق مطالب الجماهير. وهذه الموازنة هي المفتاح السري أو «الماستر كي»، إذا صحّ التعبير، إذا عرفه الأجنبي سيستغله في مصلحته للدخول إلى التخوم الخليجية الداخلية بحرية لتحقيق مصالحه التي ربما لا تخدم استقرار المنطقة الخليجية التي تعيش أزمات مختلفة، وقد تحيط بها أزمات إقليمية، مما يحتم على الجميع الحفاظ على السلم الأهلي، وتحقيق الرأي، والرأي الآخر، خدمة لمصالح وأمن منطقة الخليج العربي، والمنطقة عموماً □